

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة.....
٣	موضوع البحث.....
٥	أهمية البحث.....
٨	أسباب اختيارنا للموضوع.....
١٣	الباب التمهيدي: الرقابة على الإدارة المحلية.....
١٥	الفصل الأول: أهمية الإدارة المحلية.....
١٧	المبحث الأول: تحديد مفهوم الإدارة المحلية.....
٢٦	المبحث الثاني: ماهية الإدارة المحلية.....
٣٣	أولاً: تشكيل هيئات إقليمية أو مصلحة.....
٤١	ثانياً: الاعتراف بوجود مصالح متميزة.....
٤٣	ثالثاً: وجود مجالس مستقلة.....
٤٥	أولاً: الاعتراف لهذه الهيئات بالشخصية المعنوية.....
٤٥	ثانياً: وجود شخصية قانونية معنوية مستقلة تعبر عن إرادة الإدارة المحلية.....
٥١	الفصل الثاني: أهمية الرقابة بوجه عام.....
٦٣	الفصل الثالث: مفهوم الرقابة.....
٦٦	المبحث الأول: موقف الفقه من تحديد ماهية الرقابة.....
٦٩	الاتجاه الأول.....
٧١	الاتجاه الثاني.....
٧٣	المبحث الثاني: تحليلنا لموقف الفقه في تحديد ماهية الرقابة.....

الصفحة	الموضوع
٧٩	الباب الأول: الرقابة السياسية على أعمال الإدارة المحلية
٨١	تقديم
٨٥	الفصل الأول: رقابة الإدارة المركزية على أعمال الإدارة المحلية...
٨٧	تقديم
	المبحث الأول: رقابة الإدارة المركزية على أعمال الإدارة المحلية
٨٩	في مصر
٨٩	تقديم
٩٢	المطلب الأول: رئيس الجمهورية وعلاقته بالإدارة المحلية
	المطلب الثاني: رقابة مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء
٩٨	لأعمال الإدارة المحلية
	الفرع الأول: رقابة مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء
٩٩	لأعمال الجناح الشعبي
٩٩	البند الأول: رقابة مجلس الوزراء لأعمال الجناح الشعبي
٩٩	أولاً: النواحي المالية
١٠٢	ثانياً: الرقابة الإدارية
	البند الثاني: رقابة رئيس مجلس الوزراء لأعمال الجناح
١٠٤	الشعبي
١٠٤	أولاً: الرقابة المالية
١٠٦	ثانياً: الرقابة الإدارية
	الفرع الثاني: رقابة مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء لأعمال
١٠٨	الجناح التنفيذي
	البند الأول: رقابة مجلس الوزراء لأعمال المجالس
١١١	التفوضية المحلية

البند الثانى: رقابة رئيس مجلس الوزراء لأعمال المجالس	
التنفيذية المحلية.....	١١٥
المطلب الثالث: رقابة مجلس المحافظين للإدارة المحلية والوزير	
المختص بالإدارة المحلية.....	١١٨
الفرع الأول: رقابة مجلس المحافظين للإدارة المحلية.....	١١٨
أولاً: الرقابة الإدارية.....	١٢١
ثانياً: الرقابة المالية.....	١٢٢
تطبيقات لأعمال مجلس المحافظين للإدارة المحلية والذي	
استبدل به "مجلس المحافظين".....	١٢٣
الفرع الثانى: رقابة الوزير المختص بالإدارة المحلية.....	١٢٨
البند الأول: رقابة وزير الإدارة المحلية المختص لأعمال	
الجناح الشعبى.....	١٢٩
أولاً: الرقابة المالية.....	١٢٩
ثانياً: الرقابة الإدارية.....	١٣١
البند الثانى: رقابة وزير الإدارة المحلية لأعمال الجناح	
التنفيذى.....	١٣٤
المطلب الرابع: المحافظ وعلاقته بالإدارة المحلية.....	١٣٧
أولاً: الرقابة الإدارية.....	١٤٣
ثانياً: الرقابة المالية للمحافظ.....	١٤٦
الخلاصة.....	١٥١
وسائل الرقابة الممارسة من المجالس الشعبية على المجالس	
التنفيذية.....	١٥٤
أولاً: توجيه سؤال أو أسئلة.....	١٥٥

الموضوع	الصفحة
١- طبيعة السؤال	١٥٥
٢- مراحل السؤال	١٥٦
أولاً: القواعد التي يتقيد بها مقدم السؤال	١٥٦
ثانياً: واجبات الموجه إليه السؤال	١٥٧
نبذة مختصرة عن الاستجواب	١٥٩
الاتجاه الأول	١٦٠
الاتجاه الثاني	١٦٢
ثانياً: تقديم اقتراحات	١٦٥
ثالثاً: طلب طرح موضوع عام للمناقشة	١٦٦
رابعاً: طلب إحاطة	١٦٧
ولطلب الإحاطة ضوابط	١٦٨
أ- تقديم الطلب	١٦٨
ب- إجراءات مناقشة الطلب الإحاطة	١٦٩
ج- نتائج مناقشة الطلب الإحاطة	١٦٩
المبحث الثاني: رقابة الإدارة المركزية على أعمال الإدارة	
المحلية في النظام الفرنسي	١٧١
تقديم	١٧١
أولاً: اختصاصات مجلس الإقليم	١٧٤
ثانياً: اختصاصات المجلس العام	١٧٥
ثالثاً: اختصاصات المجالس البلدية	١٧٦
المطلب الأول: رقابة الإدارة المركزية لأعمال الإدارة المحلية	
دون قانون ٢١٣ لسنة ١٩٨٢م	١٨٠

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول: رقابة الإدارة المركزية على أعمال مجلس المحافظة	
دون قانون ٢١٣ لسنة ١٩٨٢م.....	١٨١
١- الإلغاء.....	١٨١
٢- التصديق.....	١٨٣
٣- الحلول.....	١٨٦
الفرع الثاني: رقابة الإدارة المركزية على أعمال المجالس البلدية	
دون القانون رقم (٢١٣) لسنة ١٩٨٢م.....	١٩٣
أولاً: التوجيه والإرشاد والنصح المجدد.....	١٩٣
ثانياً: الرقابة الفردية.....	١٩٤
١- التصريح أو الإذن.....	١٩٥
٢- التصديق.....	١٩٦
٣- الإلغاء كأحد الصور الرقابية على أعمال المجلس البلدى.....	١٩٨
٤- الحلول.....	٢٠٠
ثالثاً: الرقابة على الأعمال التنفيذية للمجالس البلدية.....	٢٠٢
المطلب الثاني: رقابة الإدارة المركزية على أعمال الإدارة المحلية في فرنسا بدءاً من عام ١٩٨٢م.....	٢٠٦
تقديم.....	٢٠٦
الفرع الأول: رقابة الإدارة المركزية على أعمال مجلس الإقليم في	
ظل القانون رقم (٢١٣) لسنة ١٩٨٢م.....	٢٠٩
خلاصة ما تقدم.....	٢١٥
الفرع الثاني: رقابة الإدارة المركزية (بعد صدور القانون رقم	
(٢١٣) لسنة ١٩٨٢م على أعمال المجلس العام.....	٢١٧

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول: رقابة الإدارة المركزية على أعمال مجلس المحافظة	
دون قانون ٢١٣ لسنة ١٩٨٢م.....	١٨١
١- الإلغاء.....	١٨١
٢- التصديق.....	١٨٣
٣- الحلول.....	١٨٦
الفرع الثاني: رقابة الإدارة المركزية على أعمال المجالس البلدية	
دون القانون رقم (٢١٣) لسنة ١٩٨٢م.....	١٩٣
أولاً: التوجيه والإرشاد والنصح المجدد.....	١٩٣
ثانياً: الرقابة الفردية.....	١٩٤
١- التصريح أو الإذن.....	١٩٥
٢- التصديق.....	١٩٦
٣- الإلغاء كأحد الصور الرقابية على أعمال المجلس البلدي.....	١٩٨
٤- الحلول.....	٢٠٠
ثالثاً: الرقابة على الأعمال التنفيذية للمجالس البلدية.....	٢٠٢
المطلب الثاني: رقابة الإدارة المركزية على أعمال الإدارة المحلية في فرنسا بدءاً من عام ١٩٨٢م.....	
تقديم.....	٢٠٦
الفرع الأول: رقابة الإدارة المركزية على أعمال مجلس الإقليم في	
ظل القانون رقم (٢١٣) لسنة ١٩٨٢م.....	٢٠٩
خلاصة ما تقدم.....	٢١٥
الفرع الثاني: رقابة الإدارة المركزية (بعد صدور القانون رقم	

٣٠٣	 خلاصة ما تقدم
٣١٠	 المبحث الثالث: علاقة التعددية الحزبية بالإدارة المحلية
٣٣٠	 دور الأحزاب السياسية فى رقابة أعمال الإدارة المحلية
	أولا: المشاركة فى حل المشاكل التى تعترض تحقيق الإدارة
٣٣٠	 المحلية لرسالتها
	١- مشاركة الأحزاب السياسية فى التخلص من المشاكل
٣٣١	 التشريعية
٣٣٣	 ٢- فى شأن المشاركة الشعبية
٣٣٤	 ثانيا: وسائل دعم الأحزاب السياسية للإدارة المحلية
	أ- الوسائل القانونية التى تملكها الأحزاب التى لها تمثيل
٣٣٥	 فى البرلمان
	ب- الوسائل القانونية التى تملكها الأحزاب الغير ممثلة
٣٣٦	 فى البرلمان
	ثالثا: الوسائل العملية التى تملكها الأحزاب السياسية لدعم
٣٣٧	 الإدارة المحلية
٣٣٩	 الباب الثانى: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة المحلية
٣٤١	 تقديم
٣٤٧	 الفصل الأول: المشروعية وأثرها على العمل المحلى
٣٤٩	 تقديم
٣٥١	 <u>المبحث الأول: مبدأ المشروعية والإدارة المحلية</u>
٣٦١	 <u>المبحث الثانى: تدرج المشروعية العضوى والموضوعى</u>
٣٦١	 تقديم
٣٦٤	 <u>المطلب الأول: التدرج الشكلى للمشروعية</u>

٣٦٧	أولاً: النظام الفرنسى
٣٦٧	١- مجلس الإقليم
٣٦٨	٢- مجلس المحافظة
٣٦٨	٣- المجالس البلدية
٣٦٩	ثانياً: النظام المصرى
٣٦٩	مجلس المحافظة
٣٧٠	مبدأ تطبيق المشروعية الشكلية على المستوى المحلى
٣٧٣	المطلب الثانى: التدرج الموضوعى للمشروعية
٣٩٥	<u>المبحث الثالث: أثر مبدأ المشروعية على أعمال الإدارة المحلية.</u>
٣٩٥	تقديم
٣٩٧	المطلب الأول: عدم مشروعية القرار فى المجال المحلى
	المطلب الثانى: تنظيم الرقابة على القرارات فى نطاق الإدارة
٤٠٩	المحلية
٤١١	١- دعوى الإلغاء
٤١٥	٢- الدفع بعدم الشرعية
٤٢١	خلاصة ما تقدم
	الفصل الثانى: السلطة المقيدة والسلطة التقديرية وأثرها على
٤٢٥	أعمال الإدارة المحلية
٤٢٧	تقديم
٤٢٩	المبحث الأول: السلطة المقيدة وأثرها على عمل الإدارة المحلية ..
٤٣٧	صفوة القول
٤٦٠	المبحث الثانى: علاقة السلطة التقديرية ورقابة القضاء

٤٦٠	تقديم
٤٦٤	المطلب الأول: ماهية السلطة التقديرية.....
٤٦٤	أولاً: الفقه المقارن.....
٤٦٥	ثانياً: الفقه المصرى.....
٤٦٧	تحليلنا للتعريفات التى أتى بها الفقه.....
٤٧٨	المطلب الثانى: خضوع السلطة التقديرية لرقابة القضاء الإدارى..
	الوسائل القضائية التى يباشرها أثناء ممارسته الرقابة على
٤٩٣	تصرفات وأعمال الإدارة المحلية.....
٤٩٣	أولاً: مراجعة التشريعات المحلية.....
٤٩٤	ثانياً: تفسير القوانين واللوائح المحلية.....
٤٩٤	ثالثاً: دراسة بعض أعمال الإدارة المحلية.....
	رابعاً: الفصل فى تنازع الاختصاص الذى ينشأ بين الهيئات
٤٩٥	المحلية وغيرها من الأشخاص العامة.....
٤٩٥	خامساً: إلغاء القرارات الإدارية غير المشروعة.....
٤٩٧	سادساً: وقف فاعلية القوانين واللوائح المحلية.....
٥٠٥	خاتمة البحث.....
٥١٢	التوصيات التى انتهينا إليها.....
٥٢١	المصادر والكتب والمراجع والمؤلفات.....
٥٢٢	باللغة العربية:.....
٥٢٢	أولاً: المؤلفات العامة.....
٥٣٦	ثانياً: المؤلفات المتخصصة.....
٥٣٨	ثالثاً: الدوريات العربية.....
٥٤١	رابعاً: الرسائل العلمية.....

الموضوع	الصفحة
١- رسائل الدكتوراة.....	٥٤١
٢- رسائل الماجستير.....	٥٤٤
خامسا: القوانين.....	٥٤٤
ثانيا: المراجع الأجنبية.....	٥٤٨
١- الكتب والمراجع الفرنسية.....	٥٤٨
٢- القوانين والدراسات الفرنسية.....	٥٥٣
٣- الكتب والمراجع الإنجليزية.....	٥٥٣
الفهرس.....	٥٥٥